

النمذجة القياسية لأثر الإنفاق العام على التشغيل والدخل والأسعار في الجزائر
للفترة 2001_2014 باستخدام نموذج التكامل المتزامن وECM

أ. مراس محمد

طالب دكتوراه _ جامعة د. الطاهر مولاي _ سعيدة

أ. بن سماعين مراد

طالب دكتوراه _ جامعة د. الطاهر مولاي _ سعيدة

ملخص:

تهدف الدراسة إلى تبيان جانب مهم من الاقتصاد الجزائري وهو كيف تؤثر السياسة الانفاقية في الجزائر على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في الدخل وتوزيعه والأسعار والشغل. وبالتالي تهدف الدراسة إلى الوصول إلى نتيجة مهمة وهي مدى بلوغ السياسة الانفاقية المعتمدة من طرف الحكومة الجزائرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 لأهدافها المسطرة والمتمثلة في رفع القدرة الشرائية للمواطن والقضاء أو التقليل من نسبة البطالة.

حيث من خلال نتائج الدراسة تبين أن هناك أثر معنوي للإنفاق العام في الجزائر على

الدخل و توزيعه و الأسعار و التشغيل .

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، الدخل، التوظيف، النمذجة القياسية.

Abstract:

The study aims is to demonstrate the important aspect of the Algerian economy and how the spending policy in Algeria is affecting some economic variables in Algeria as income, its distribution, prices and employment.

Thus, the paper goal is to show at each level does the adopted spending policy by the government of Algeria realized the objectives (raising the purchasing power of the citizen and reduction of unemployment).

Where by the results, the study shows a significant impact of public spending in Algeria on income distribution, prices and employment.

Key words: Public spending, Income, Employment, Algerian economy.

مقدمة:

للجزائر إمكانيات مالية ضخمة جعلها تضع سياسة انفاقية تسير بها نظامها الاقتصادي وتبعث بوادر النمو الاقتصادي من خلال المشاريع الانفاقية وكذا وضع قاعدة تسمح بظهور عوامل التنمية الاقتصادية المستدامة وذلك من خلال استهداف ثلاث نقاط أساسية وهي : الدخل وتوزيعه، التوظيف، والقدرة الشرائية للمواطن. وبالتالي استهداف العيش الكريم للمواطن الجزائري من خلال البرامج الانفاقية المسطرة والمطلقة للانجاز في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014. وبالتالي يظهر تساؤل حول التأثيرات لهذه البرامج الانفاقية على الوضع المعيشي للمواطن ، وعليه نطرح السؤال الجوهرى الآتي: ما هو التأثير الآني والمستقبلي لسياسة الإنفاق العام المباشرة من طرف الحكومة الجزائرية في الفترة الممتدة 2000-2014 على الدخل وتوزيعه ، وعلى التوظيف ؟ حيث للإجابة على فحوى هذا السؤال سوف يتم التطرق إلى الأسئلة الجزئية التالية :

- 1- ما هو واقع الإنفاق العام في الجزائر ؟
- 2- ما هو واقع الدخل وتوزيعه في الجزائر ؟
- 3- ما هو واقع التشغيل في الجزائر ؟
- 4- هل للإنفاق العام في الجزائر أثر على الدخل وعلى التوظيف ؟

هدف وأهمية الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تبيان جانب مهم من الاقتصاد الجزائري وهو كيف تؤثر السياسة الانفاقية في الجزائر على بعض متغيرات الاقتصاد الجزائري المتمثلة في الدخل وتوزيعه والأسعار والشغل وبالتالي تهدف الدراسة إلى الوصول إلى نتيجة مهمة وهي هل بلغت السياسة الانفاقية المعتمدة من طرف الحكومة

الجزائرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 أهدافها المسطرة والمتمثلة في رفع القدرة الشرائية للمواطن والقضاء أو التقليل من نسبة البطالة.

أما أهمية الدراسة فتكمن أنها أجريت في فترة مهمة شهد العالم فيها أزمة خانقة غيرت من معالم وتوجهات الاقتصاد العالمي.

حدود وخطة الدراسة:

الدراسة تشمل الاقتصاد الجزائري في جانب مهم وهو: السياسة الانفاقية وعلاقتها بالدخل والتوظيف والأسعار، حيث فترة الدراسة تمثلت في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 وهي فترة جد مهمة لكونها فترة زمنية شهد العالم فيها أزمة عالمية غيرت المفاهيم والتوجهات. وبالتالي لتحقيق هذه الورقة ارتأينا أن نقسم البحث إلى :

- 1- واقع الإنفاق العام في الجزائر؛
- 2- واقع تطور الدخل وتوزيعه في الجزائر؛
- 3- واقع التشغيل في الجزائر؛
- 4- واقع القدرة الشرائية والأسعار في الجزائر؛
- 5- أثر برامج الإنفاق العام على الدخل وتوزيعه وعلى الشغل وعلى الأسعار في الجزائر؛
- 6- نماذج قياسية مقترحة لعلاقة الإنفاق العام بالدخل والشغل والأسعار في الجزائر.

أولاً: واقع الإنفاق العام في الجزائر:

يعتبر الإنفاق العام الركيزة الأساسية في السياسات المالية التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لبلوغ أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فالجزائر تعتمد على السياسة الانفاقية ليس اختياراً عشوائياً هكذا، وإنما لما تفرضه الظروف والعوامل التي يتصف بها الاقتصاد الجزائري، وعمدت الدولة الاعتماد على هذه السياسة لما توفر من ارتياح لدى الرأي العام. ويمكن إعطاء بعض العوامل الموضوعية التي ساهمت في ارتفاع الإنفاق العام في الجزائر كما يلي:

↪ ارتفاع أسعار البترول؛

↪ الفوائض المالية المتوفرة؛

↪ المشاريع المبرمجة سنويا في المخططات الانفاقية التنموية؛

↪ المناصب المالية المفتوحة سنويا؛

↪ ارتفاع قيمة الواردات السلعية؛

↪ ضعف الانتاج الوطني المحلي؛

↪ ضعف القطاع الخاص في الجزائر وبالتالي انتقال كل الأعباء على عاتق القطاع العام؛

↪ التضخم الناتج عن ارتفاع تكاليف عوامل الانتاج دون الارتفاع في الانتاج؛

↪ ضعف الأسواق والمؤسسات المالية في الاقتصاد الجزائري يجعل الجزائر تعتمد على الإنفاق العام

لبلوغ أهدافها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.¹

كلها عوامل وأخرى ساهمت في ارتفاع وتزايد حجم الإنفاق العام في الجزائر. مما ساعدها على القيام بمجموعة من البرامج التنموية التي أطلقتها في المخططين الخماسيين 2000-2004 و2005-2009 وكذا البرامج التنموية التي تدعمت بها الحياة الاقتصادية في الجزائر كمخطط دعم النمو والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبالتالي كان للحكومة الجزائرية نظرة انفاقية هدفها النهوض التنموي بالاقتصاد الجزائري. لكن يمكن طرح سؤال هام هنا وهو: كيف توزعت النفقات العامة في هذه الفترة على مكونات الدخل الوطني؟، فلإجابة على ذلك نتطرق إلى مضمون المخططات الانفاقية وفحواها وكذا أهدافها ونتائجها وذلك لفهم أسباب طرح هذه البرامج الانفاقية ومكوناتها ضمن الدخل الوطني.

سياسة الإنفاق العام الجزائرية في ظل برنامجي الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو:

1-المخطط الانفاقي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي: لقد عمدت الجزائر على بعث النمو منذ سنة 2001 وذلك من خلال إطلاق برنامج مكثف سمي بمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي وفي بعض الأحيان

¹ David.N.Weil , **Fiscal Policy**, in the concise Encyclopedia of Economics , a variable en website <http://www.econolibe.org/library/enc/fiscal policy .html>.

يطلق عليه بمخطط دعم النمو الاقتصادي والذي جاء في الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004. حيث عرف النمو الاقتصادي ما قبل 2001 بنسبه المتواضعة والمتذبذبة والتي لا تسمح بتنشيط الاقتصاد وخلق الديناميكية الإنتاجية. وكذا انتشار البطالة وانخفاض القدرة الشرائية للمواطن لذلك تم إتباع خطة دعم النمو عن طريق التوسع في الإنفاق مستغلين تزايد سعر النفط الجزائري.

1-1- تعريف مخطط دعم النمو الاقتصادي 2001-2004 : مخطط دعم الانتعاش الاقتصادي هو عبارة عن مخصصات مالية أقر في افريل 2001 من طرف الدولة الجزائرية بغية الانتقال النوعي في معدلات النمو الاقتصادي، حيث قدر المبلغ الإجمالي لهذا المخطط بحوالي 525 مليار دينار جزائري أي ما يقارب 7 مليار دولار موزعة على الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 .

2-1- أهداف مخطط دعم النمو الاقتصادي

كان من وراء إطلاق البرنامج الانفاقي المكثف المسمى بمخطط دعم النمو الاقتصادي الأهداف التالية:

- زيادة الإنتاجية؛
- زيادة دخل الأفراد؛
- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة؛
- خلق مناصب عمل والحد من البطالة؛
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

حيث كل هذه الأهداف لا تتحقق إلا من خلال الاهتمام الفعلي بالقنوات التالية:

- ✓ تنشيط الطلب الكلي وذلك من خلال التحول من الفكر النيوكلاسيكي الذي جاءت به برامج صندوق النقد الدولي إلى الفكر الكينزي الذي يركز على تنشيط الطلب الكلي عن طريق السياسة المالية لتنشيط الاقتصاد؛
- ✓ دعم المستثمرات الفلاحية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة انطلاقا من كونها منشآت منتجة بصفة مباشرة للقيمة المضافة ومناصب العمل؛

- ✓ تهيئة وانجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاط الاقتصادي؛
- ✓ تنمية الموارد البشرية.

1-3- مضمون مخطط دعم النمو الاقتصادي

جاء مخطط دعم النمو الاقتصادي برزنامة من المشاريع والمضامين، حيث يتمحور مضمون هذا المخطط حول :

- أشغال كبرى وهياكل قاعدية بنسبة 40.1%؛
- تنمية محلية وبشرية بنسبة 38.8 % ؛
- دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري 12.4%؛
- دعم الإصلاحات بنسبة 8.6%؛

أما عدد المشاريع المدرجة في ايطار مخطط دعم النمو فبلغت حوالي 15974 مشروعا مقسمة على النحو التالي:

- الري والفلاحة والصيد البحري : 6312؛
- السكن والعمران والأشغال العمومية : 4316؛
- التربية ، التكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي : 1369؛
- هياكل قاعدية شبانية وثقافية 1296؛
- أشغال المنفعة العمومية والهياكل الإدارية 982؛
- اتصالات وصناعة : 623؛
- صحة ، بيئة ونقل : 653؛
- حماية اجتماعية : 223؛
- طاقة ودراسات ميدانية : 200 .

2- البرنامج التكميلي لدعم النمو: رأت الجزائر في الفترة الممتدة ما بين 2001 و2004 أن النمو الاقتصادي شهد تحسن في العموم بسبب المبادرة التي انتهجتها من خلال مخطط دعم النمو الاقتصادي، فعمدت على مواصلة هذا المشروع من خلال إطلاق برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي .

2-1- تعريف البرنامج التكميلي لدعم النمو : البرنامج التكميلي لدعم النمو هو مشروع اقتصادي هدفه تحريك عجلة الاقتصاد وخلق ديناميكية اقتصادية جديدة تسمح بانتعاش وازدهار الاقتصاد الوطني الجزائري، حيث جاء هذا البرنامج من خلال نتاج الوضعية المالية الحسنة للجزائر بعد الارتفاع المذهل الذي سجله سعر النفط الجزائري والذي بلغ حوالي 38.5 دولار سنة 2004، وجاء هذا البرنامج ليغطي الفترة الممتدة ما بين 2005 و2009 .

2-2- أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو: جاء البرنامج التكميلي لدعم النمو لتحقيق مجموعة من الأهداف منها:

- تحديث وتوسيع الخدمات العامة؛
- تحسين مستوى معيشة الأفراد ؛
- تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية؛
- رفع معدلات النمو الاقتصادي.

2-3- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو:² لقد تضمن البرنامج التكميلي لدعم النمو محاور رئيسية هامة والمتمثلة في:

- تحسين ظروف معيشة السكان بنسبة 45%؛
- تطوير المنشآت الأساسية بنسبة 40.5%؛
- دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8%؛

² تجارة المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج VAR .ARMA .ARCH مذكرة ماستر. من إعداد الطالب مراس محمد . جامعة تلمسان، السنة الجامعية 2011-2012.ص 44.

• تطوير تكنولوجيا الاتصال بنسبة 1.1 %.

حيث المبلغ الاجمالي المخصص لهذا البرامج يقدر بحوالي 4202.7 مليار دينار جزائري.

ثانيا: واقع الدخل الوطني وتوزيعه في الجزائر:

إن الإنفاق العام في الجزائر في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 كان له الأثر الايجابي على

تطور الدخل الوطني ونلاحظ ذلك من خلال بعض مكونات الدخل الكلي المبينة في الجدول التالي :

مليون دولار

| إجمالي الاستهلاك | الاستهلاك الخاص | الاستهلاك العام | إجمالي الاستثمار الحكومي والخاص | الإنفاق الجاري | البيان السنة |
|------------------|-----------------|-----------------|------------------------------------|----------------|-----------------|
| 30222 | 22774 | 7444 | 12884 | 11447 | 2000 |
| 31998 | 23914 | 8083 | 15072 | 12479 | 2001 |
| 33752 | 24963 | 8789 | 17399 | 13776 | 2002 |
| 37591 | 27473 | 10046 | 20590 | 14507 | 2003 |
| 44656 | 32903 | 11753 | 28403 | 17362 | 2004 |
| 46605 | 34801 | 11803 | 32654 | 16992 | 2005 |
| 50250 | 37106 | 13144 | 35567 | 19793 | 2006 |
| 57816 | 42495 | 15321 | 46420 | 24157 | 2007 |
| 72029 | 49351 | 2268 | 63722 | 34488 | 2008 |

تم إعداده بالاستناد إلى: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد مختلفة.

حيث نلاحظ أن الإنفاق العام يؤثر على الاستثمار والاستهلاك بصفة إيجابية فكلما زاد حجم الإنفاق العام زاد حجم مكونات الدخل، ولا ننسى أن الإنفاق هو مكون من مكونات الدخل وبالتالي كان للإنفاق العام أثر معنوي وجد إيجابي على تطور الدخل الوطني. لكن الملاحظ في مكونات الدخل الوطني هو أن إجمالي الاستهلاك هو المستحوذ على النصيب الأكبر من الدخل وبالتالي نلاحظ ضعف الجهاز الإنتاجي والاستثماري في الاقتصاد الجزائري . حيث أن الجدول لا يبين الصادرات والواردات فكما هو

معروف صادرات الجزائر تتمثل في نسب كبيرة من المحروقات كما أن الواردات فهي عبارة عن مواد وأجهزة استهلاكية .

ثالثا : واقع التشغيل في الجزائر من خلال البرامج الانفاقية: لقد أطلقت الجزائر عدة برامج ذات طابع إنفاقي للنهوض بالتشغيل والقضاء على معضلة البطالة من بين هذه البرامج نذكر ما يلي:

— **عقود ما قبل التشغيل :** وهذه العقود هي موجهة إلى الجامعيين والتقنيين والساميين الذين تتراوح أعمارهم بين 19 سنة و35 سنة وتهدف إلي تمكين هذه الفئة اكتساب الخبرة الكافية لإدماجهم في سوق العمل إذ تم توظيف 59781 شاب سنة 2004 مقابل 5200 شاب خلال سنة 2003 ، لكن هذا البرنامج لم يجد القبول من طرف الشباب بسبب ضعف قيمة التعويضات المالية وإمكانية عدم الإدماج في العمل بعد انتهاء مدة التشغيل؛ وبلغ عدد مناصب العمل 258869 منصب خلال الفترة 1999-2008؛

— **منحة النشاط ذات المنفعة العامة:** استفادة من هذا البرنامج 183000 شخص سنة 2004؛

— **الوكالة الوطنية لدعم الشباب :** والتي أنشأت سنة 1996 وتعمل على إعانة الشباب العاطل عن العمل لإنشاء مؤسسة مصغرة بحيث تقل تكلفتها عن 10 ملايين دينار جزائري ، في إطار نفس البرنامج سنة 2004 تم إنشاء 6677 مؤسسة صغيرة من خلالها تم توفير 18980 منصب عمل، وتؤكد الإحصائيات أن عدد المناصب المستحدثة خلال 1999-2008 كان 276174 منصب؛

— **الصندوق الوطني للتأمين من البطالة:** وظيفة هذا الجهاز إدماج العاطلين عن العمل والحفاظ على مناصب الشغل، وقد ساعد هذا الصندوق بالاحتفاظ ب 1837 منصب شغل سنة 2004 ؛

— **الوكالة الوطنية لتسيير التشغيل:** أنشأت سنة 2004 ويخص الشباب العاطلين عن العمل والحرفيين والنساء بالمنازل وتتراوح قيمة القروض 50000 دج و400000 دج ؛

— **المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية :** امتد هذا البرنامج في الفترة 2001-2004 سمح بإنشاء 822.187 منصب عمل ويمكن لقطاع الفلاحة تطوير التشغيل بفضل أفاق تكييفه وتوسيع مجاله؛

- **الوظائف المأجورة لمبادرة محلية** : أنشأت سنة 1990 تبنت الحكومة برنامجا خاصا لتخفيف من حدة البطالة وذلك لإنشاء صيغة جديدة لإدماج الشباب في الحياة المهنية وهذا البرنامج يهدف إلى إنشاء وظائف مأجورة لمبادرة محلية لدى مؤسسات أو إدارات محلية لمدة تتراوح من 3 إلى 12 شهر الذي سمح بتوظيف 72.500 شاب سنة 2004 إلا أن الوظائف المنشأة تركزت كلها في القطاع الخدمي؛
- **برنامج الإنعاش الاقتصادي**³: انطلق هذا المخطط سنة 2002 وامتد إلى 2004 وقد خصص غلاف مالي قدر ب 525 مليار دينار من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني وترقية الأنشطة وتوفير مناصب العمل وتميئة البيئة التحتية للاقتصاد الوطني عبر ثلاث محاور: محاربة الفقر- إنشاء مناصب عمل- التوازن الجهوي. وقد ساهم هذا البرنامج بالامتصاص البطالة منذ إنشائه فقد وفر 751812 منصب عمل منها 296300 منصب دائم أي نسبة معتبرة تصل إلى 46.3% وتنحصر القطاعات التي توفر مناصب عمل في الفلاحة ب 65.3% والصيد والموارد البحرية ب 14.02% وبدرجة اقل من السكن وأشغال المنفعة العمومية ذات الكثافة العالية من اليد العاملة 9.814% لكل منها ، وقد تم احداث 457431 منصب شغل في إطار هذا البرنامج بالنسبة للسنتين 2001-2002 منصب بصفة مؤقتة في إطار الترتيبات الموافقة للإصلاحات؛
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI**: وتهدف هذه الوكالة إلى تشجيع الاستثمارات وذلك من خلال الخدمات التي تم تقديمها وتقرير المزايا الضريبية المرتبطة بالاستثمار والذي ينعكس ايجابيا في إحداث مناصب شغل وبالتالي التخفيف من البطالة ، منذ إنشاء الوكالة سنة 2001 بمبلغ 743.97 مليار دينار سمح بتوفير 178166 منصب شغل وتتوقف فعالية هذه الوكالة على توفير محيط مشجع للاستثمار.

³ السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ط1 القاهرة: دار النهضة العربية، 1993،

رابعا: واقع القدرة الشرائية والأسعار في الجزائر من خلال البرامج الانفاقية: لقد كشف التقرير الوطني للتنمية البشرية في 2007 الذي تم الإعلان عنه أن معدلات القدرة الشرائية عرفت تحسنا ملحوظا في الفترة ما بين عامي 2000 و2006 حيث بلغ الناتج الداخلي الخام المكافئ للقدرة الشرائية 248 مليار دولار في 2006 بينما لم يتجاوز متوسط الناتج الداخلي الخام المكافئ للقدرة الشرائية في الفترة ما بين عامي 2000 و2006، ما يعادل 201 مليار دولار، أما بالنسبة للناتج الفردي الخام المعادل للقدرة الشرائية فارتفع من 6277 دولار للفرد كمتوسط في الفترة ما بين 2000 إلى 7416 دولار للفرد في 2006 ليصل إلى حوالي 8123 دولار للفرد في سنة 2009، وحسب ما صرحت به الصحافة⁴ الوطنية مؤخرا أنه بلغ الناتج الفردي الخام المعادل للقدرة الشرائية حوالي 8909 دولار في سنة 2012، وبالتالي هي مؤشرات جد ايجابية للاقتصاد الوطني لكنها لا تعكس حقيقة القدرة الشرائية للمواطن الجزائري لأن الأسعار تلعب الدور الأساسي في قدرة المواطن الشرائية وكذا الأجور. لأن الحديث عن القدرة الشرائية للمواطن لا يتحقق بدون الحديث عن العلاقة التي تربط الأجور بالأسعار. ومن تم أولت الجزائر أهمية قصوى لهذا الجانب فأطلقت برنامجا انفاقيا هاما يحسن من القدرة الشرائية للمواطن الجزائري تمثل هذا البرنامج في نقطتين أساسيتين هما:

— دعم أسعار المواد الأساسية: عمدت الجزائر من خلال مخططاتها الإنمائية الحفاظ على قدرة المواطن الشرائية وخاصة من ناحية القدرة الشرائية للمواد الغذائية وبالتالي وبالرغم من مجهودات الجزائر للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية والتي تفرض عليها سياسة تحرير الأسعار، إلا أن الجزائر حرصت على عدم المساس ببعض المواد الأساسية كالحليب والسكر والخبز في بنودها الخاصة لتدعيمها لهذه المواد حيث خصصت ما يفوق 150 مليار دج في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2010 لتدعيم هذه المواد؛

— الأجور والتحويلات الاجتماعية: كما سبق القول وكما هو معروف لدى أهل الاختصاص أن التطور الاقتصادي الحاصل في أي بلد يستدعي مرافقته بتطور نوعي في الجانب الاجتماعي، وبالتالي

⁴ حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية الدار الجامعية، 2003، ص 15.

الجزائر عمدت على توظيف عدد أكبر من العمال لمرافقة العملية التطورية وكما هو معروف أكثر من 65% من العمال هم في القطاع العام وبالتالي زيادة الأجور هي على عاتق الدولة، حيث في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 شهدت ارتفاعات متتالية ومتزايد للأجور في جميع الميادين وشتى القطاعات، كما كان للتحويلات والتعويضات العمالية نصيب كبير من هذه السياسات وأصبح الأجر القاعدي الأدنى يساوي حوالي 15000 دج.

خامسا: أثر برامج الإنفاق العام على الدخل وتوزيعه وعلى الشغل وعلى الأسعار في الجزائر:

من عرض واقع برامج الإنفاق العام ودراسة آثارها على التشغيل والأسعار والدخل. نستخلص الآثار التالية:

1- أثر برامج الإنفاق العام على الدخل وتوزيعه: من خلال التحليل النظري لأثر برامج الإنفاق العام على الدخل وتوزيعه نلاحظ أن هناك نقطتين أساسيتين مختلفتين عن بعضهما البعض يمكن التطرق لهما:

1-1- أثر برامج الإنفاق العام على الدخل: إن السياسات الانفاقية المتبعة من طرف الحكومة الجزائرية ساعدت على تطور الدخل الوطني بصفة إيجابية لكن نسبة لأن الدخل المتأتي من عائدات البترول خاصة وعائدات المحروقات عامة يساهم بشكل كبير في الدخل الاجمالي الوطني، ويبقى دخل المنشآت الإنتاجية ضئيلا بسبب ضعف الهيكل الإنتاجي الجزائري وكذا طبيعة النفقات العامة الموجهة عادة للاستهلاك على حساب الاستثمار وهذا ما يظهره الجدول السابق .

1-2- أثر برامج الإنفاق العام على توزيع الدخل في الجزائر:⁵ لم يكن هناك أثر واضح لبرامج الإنفاق العام على توزيع الدخل في الجزائر، حيث نلاحظ تخفيض نسب الضرائب بل عدم فرضها على جهات كثيرة من المؤسسات، أما التحويلات الاجتماعية فمست فئة ضئيلة من المجتمع، حيث أن بعض بحوث الاستهلاك تبين أن الدخل في الجزائر يستفيد منه فئة معينة من المجتمع دون الأخرى . وهو أمر عادي

⁵ تجارة المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية باستخدام نماذج VAR .ARMA . ARCH مذكرة ماستر. مرجع سابق.

باعتبار أن فئة كبيرة من المجتمع عاطلة عن العمل ولا تساهم في العملية الإنتاجية وبالتالي لا تستفيد من الدخل لأنها لا تشارك في خلق القيمة المضافة التي تسهم في تطور الدخل.

2- أثر برامج الإنفاق العام على التشغيل: من خلال عرض واقع التشغيل من خلال البرامج الانفاقية تبين أن للسياسة الانفاقية الجزائرية أثر على التشغيل لكن في الفترة القصيرة لأن طبيعة المناصب المستحدثة تفرض ذلك ، فنجد أن برامج الإنفاق العام استحدثت مناصب خدمية الأمر الذي لا يساعد على خلق فرص عملية مستقبلية بالقدر الكافي ومنه الأثر المستقبلي سوف يكون ضئيل جدا في خلق فرص العمل،

3- أثر برامج الإنفاق على الأسعار والقدرة الشرائية: لقد كان لبرامج الإنفاق العام في الجزائر أثر ايجابي نسبي لكنه ضئيل لأننا لازلنا نشهد غلاء في الأسواق الجزائرية مصاحبة إلى ضعف القدرة الشرائية للمواطن الجزائري . ويمكن تفسير ذلك من خلال طبيعة النفقات العامة المبرمجة حيث أنها كانت نفقات ذات طابع استهلاكي على حساب الطابع الإنتاجي وبالتالي ضعف الانتاج يؤدي إلى حرمان طبقة معتبرة من المواطنين من الدخل. وكذلك يؤدي من جهة أخرى إلى ارتفاع الأسعار وبالتالي إهلاك القدرة الشرائية للمواطن .

سادسا: نماذج قياسية مقترحة لعلاقة الإنفاق العام بالدخل والشغل والأسعار في الجزائر:

في هذا الجانب سوف ندرس العلاقة السببية التي تربط متغيرة الإنفاق العام في الجزائر ببعض متغيرات الاقتصاد الكلي المتمثلة في الدخل والتشغيل والأسعار وبالتالي دراسة العلاقة الارتباطية بين هذه المتغيرات والإنفاق مثنى مثنى قياسيا وبالتالي كانت الدراسة كما يلي :

1- النموذج والمنهجية: سنعتمد في دراسة العلاقة بين الإنفاق العام والدخل والتشغيل والأسعار في الجزائر، على الأدوات الكمية التالية، وهي:

1-1- مصفوفة الارتباط: قد تكون مستطيلة أو مربعة (عدد الصفوف = عدد الأعمدة)، حيث عناصر المصفوفة قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات فتقاطع الصف مع العمود هو قيمة معامل الارتباط.

1-2- اختبار السببية لجرانجر: أشار Granger، 1988 إلى أنه إذا كانت هناك سلسلتان زمنيّتان متكاملتان فلا بد من وجود علاقة سببية باتجاه واحد على الأقل، وحسب مفهوم "جرانجر" فإنه إذا كان المتغير X_t يسبب المتغير Y_t فهذا يعني أنه يمكن توقع قيمة Y_t بشكل أفضل باستخدام القيم الماضية لـ X_t . ولاختبار العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين الإنفاق العام والدخل والتشغيل والأسعار نستعمل اختبار التكامل المتزامن والمشارك (Cointegration test) لـ جوهانسن Johansen Test، ونموذج تصحيح الأخطاء ((Error Correction Model (ECM))،⁶ وهذا بعد إثبات وجود تكامل متزامن للدراسة العلاقة التوازنية الطويلة الأجل والقصيرة الأجل. و يمكن أن تحليل التكامل المتزامن يقوم بتحديد العلاقة الحقيقية بين المتغيرات في المدى الطويل على عكس نماذج الإحصائية التقليدية، ومفهوم التكامل المتزامن يقوم على أنه في المدى القصير قد تكون السلسلتين الزمئيتين Y_t و X_t غير مستقرتين لكنها تتكامل في المدى الطويل أي توجد علاقة ثابتة في المدى الطويل بينهما، هذه العلاقة تسمى علاقة التكامل المتزامن وللتعبير عن العلاقات بين مختلف هذه المتغيرات غير المستقرة لابد أولاً من إزالة مشكل عدم الاستقرار وذلك اختبارات جذور الوحدة واستعمال نماذج تصحيح الخطأ أما مراحلها فهي:

المرحلة الأولى نستعمل اختبار جذر الوحدة (Unit Roots test) لمعرفة ما مدى استقرار السلاسل الزمنية المستعملة في البحث وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار الزمنية المستعملة في البحث وتجنب النتائج المزيفة نتيجة لعدم استقرارها، من خلال استعمال اختبار (ADF) Augmented Dickey-Fuller، اختبار (PP) Phillips-Perron، اختبار (KPSS) Kwiatkowski، Phillips، Schmidt، Shin.

وبعد إثبات أن السلسلتين مستقرتين ومن نفس الرتبة، نتحول إلى اختبارات التكامل المتزامن أو المشترك باستعمال منهجية أنجل جرانجر أو اختبار جوهانسن، (بالإضافة إلى اختبار السببية لجرانجر الذي يحتاج إلى هذا الاختبار).

⁶ Maurel F. (1989). "Modèles à correction d'erreur : l'apport de la théorie de la Cointégration", Economie et Prévision, n°88-89, pp. 105-125.

المرحلة الثانية⁷ نستعمل نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model (ECM) لمعرفة متى تقترب السلسلة من التوازن في المدى الطويل وتغيرات السلسلة ديناميكية المشتركة في المدى القصير، أي أن هذا الاختبار له القدرة على اختبار وتقدير العلاقة في المدى القصير والطويل بين متغيرات النموذج، كما انه يتفادى المشكلات القياسية الناجمة عن الارتباط الزائف.

3-1- اختبار جذر الوحدة (Unit Root test): لتحديد الخصائص الغير ساكنة (non-stationary) للمتغيرات السلسلتين الزمنيتين على حد سواء في المستويات (levels) أو في الفرق الأول يستعمل اختبار ديكي فولر (DF)، أو ديكي فولر المطور (ADF) (في هذا البحث سنكتفي بالاختبار الأخير) حيث يستعمل هذا الاختبار باتجاه الزمن (Time trend) أو بدونه، رغم الاستعمال الواسع لهذا الاختبار إلا أنه يعاني مشكلة عدم أخذه بعين الاعتبار عدم وجود مشكلة اختلاف التباين واختبار توزيع الطبيعي (Test de normalité) الموجودة سلسلة زمنية ما، ولذا يستعمل اختبار آخر إضافي لاختبار جذر الوحدة، وهو اختبار فيليبس وبيرسون (Phillip-Perron (PP)، لأن لديه قدرة اختباريه أفضل وأدق من اختبار (ADF test) لاسيما عندما يكون حجم العينة صغيرة، وفي حالة تضارب وعدم انسجام نتائج الاختبار DF، في اختبارات جذر الوحدة (عموما) يستخدم الاختبارين (ADF) و (PP)، بجانب اختبار الاستقرار (KPSS) وهذا الاختبار يعالج بعض أوجه الضعف في فعالية الاختبارين (ADF) و (PP) في حال وجود ارتباط ذاتي للتباين، يمكن القول بأن نتائج هذه الاختبارات تكمل بعضها البعض، وبالتالي في حال اتفاقها على نتيجة واحدة تصبح النتيجة أكثر دقة،

4-1- اختبار جوهانسن (Johansen) للتكامل المتزامن:⁸ يتفوق هذا الاختبار على اختبار انجل غرانجر للتكامل المشترك، نظرا لأنه يتناسب مع العينات صغيرة الحجم، وكذلك في حالة وجود أكثر من متغيرين، والاهم من ذلك أن هذا الاختبار يكشف عن ما إذا كان هناك تكاملا مشتركا فريدا، أي يتحقق

⁷ Borowski D, bouthevillain C, Doz C, (1991), vingt ans de prévisions macro-économiques : une évaluation sur donnés francaises, économie et prévision N99 p43.

⁸ Maurel F. (1989), "Modèles à correction d'erreur: l'apport de la théorie de la Cointégration", Economie et Prévision, n°88-89, pp. 105-125.

التكامل المشترك فقط في حالة انحدار المتغير التابع على المتغيرات المستقلة، وهذا له أهميته في نظرية التكامل المشترك، حيث تشير إلى انه في حالة عدم وجود تكامل مشترك فريد، فإن العلاقة التوازنية بين المتغيرات تظل مثارا للشك والتساؤل . يتم اختبار وجود توازن طويل الأجل بين السلسلتين المستقرتين ومن نفس الرتبة على الرغم من وجود اختلال في الأجل القصير، من خلال اختبار التكامل المشترك بين المتغيرات باستخدام منهجية (جوهانسن، Johansen) و(جوهانسن - جوسليوس، Johansen and Juselius) المستخدمة في النماذج التي تتكون من أكثر من متغيرين، والتي تعتبر أفضل حتى في حالة وجود متغيرين فقط ؛ لأنها تسمح بالأثر المتبادل بين المتغيرات موضع الدراسة، ويفترض أنها غير موجودة في منهجية.

(إنجل - غرانجر، Engle - Granger) ذات الخطوتين. وتعتبر منهجية "جوهانسن" و"جوهانسن - جوسليوس" اختبار لرتبة المصفوفة II. ويتطلب وجود التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية ألا تكون المصفوفة II ذات رتبة كاملة ($0 < r(\Pi) = r < \eta$). ومن أجل تحديد عدد متجهات التكامل يتم استخدام اختبارين إحصائيين مبنيين على دالة الإمكانات العظمى Likelihood Ratio Test (LR) وهما اختبار الأثر trace test (λ_{r,r_a}) واختبار القيم المميزة العظمى maximum eigenvalues test (λ_{max}). حيث يتم اختبار فرضية العدم أن عدد متجهات التكامل المشترك $r \geq$ مقابل الفرضية البديلة أن عدد متجهات التكامل المتزامن $r =$ (حيث $r = 0, 1, 2$).

1-5- نموذج تصحيح الخطأ (The Error Correction Model-ECM) فهو يتميز عن

نموذج انجل غرانجر بأنه يفصل العلاقة في المدى الطويل عنها في المدى القصير، كما يتميز بخواص أفضل في حالة العينات الصغيرة، وتعد المعلمة المقدرة في النموذج أكثر اتساقاً من تلك الطرق الأخرى مثل طريقة انجل - غرانجر (Engel Granger 1987) وجوهانسن (Johansen 1988)، ولاختبار مدى تحقق التكامل المتزامن بين متغيرات في ظل (ECM) يقدم (Persaran 2001) منهجاً حديثاً لاختبار مدى تحقق العلاقة التوازنية (القصيرة والطويلة الأجل) بين المتغيرات في ظل نموذج تصحيح الخطأ حيث يتميز بإمكانية التطبيق سواء كانت المتغيرات التفسيرية متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$ أو متكاملة من الدرجة

الأولى (1)I، أو كان بينهما تكامل مشترك من نفس الدرجة، ويمكن تطبيقها في حالة العينات الصغيرة على خلاف الطرق السابقة التقليدية، ولا يطبق هذا النموذج إلا بعد نجاح اختبار جوهانسن للتكامل المتزامن.

2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية: كما هو معروف فإن دراسة السلاسل الزمنية تتطلب دراسة جانب مهم وهو دراسة الاستقرارية لمعرفة هل هناك تجانس بين السلاسل الزمنية أو لا. وخاصة في الطرق التي تعتمد على مفهوم التكامل المتزامن، حيث لبناء مثل هذه النماذج لا بد من أن تكون هذه السلاسل متكاملة من نفس الدرجة، والجداول التالية تظهر نتائج استقرارية سلاسل الإنفاق العام والدخل والتشغيل والأسعار.

2-1- دراسة استقرارية سلسلة تطور الإنفاق العام: من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في الإنفاق العام ومن خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي:

| المتغير | PP | | | ADF | | |
|---------|-------|--------|--------|-------|--------|--------|
| | %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 |
| الإنفاق | -4.40 | - 2.48 | - 2.30 | -3.50 | - 5.48 | - 2.26 |

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختبائي ADF و PP عند الفرق الأول، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند %5، و 1% وعند 10% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). كما أن KPSS نلاحظ أن القيم المقدرة أصغر من القيمة الجدولة للاختبار، أي أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، ومنه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات والتقديرات الأخرى.

2-2- دراسة استقرارية سلسلة تطور الدخل: من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في تطور حجم الدخل الوطني الاجمالي ومن خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي:

| المتغير | PP | | | ADF | | |
|---------|-------|--------|--------|-------|--------|-------|
| | %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 |
| الدخل | -3.99 | - 1.49 | - 1.60 | -2.10 | - 3.42 | -1.26 |

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 1%، و 5%، و 10% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). كما أن KPSS نلاحظ أن القيم المقدرة أصغر من القيمة الجدولة للاختبار، أي أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، ومنه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات والتقديرات الأخرى.

2-3 - دراسة استقرارية سلسلة تطور التشغيل: من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في تطور التشغيل بعدد المناصب المتحققة سنويا في القطاعين العام والخاص ومن خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي:

| PP | | | ADF | | | المتغير |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|
| %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 | |
| -2.09 | -2.99 | -2.66 | -3.18 | -2.12 | -2.21 | التشغيل |

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 1%، و 5%، و 10% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). كما أن KPSS نلاحظ أن القيم المقدرة أصغر من القيمة الجدولة للاختبار، أي أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، ومنه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات والتقديرات الأخرى.

2-4 - دراسة استقرارية سلسلة تطور الأسعار: من خلال الاختبارات المطبقة على السلسلة الزمنية المتمثلة في تطور متوسط الأسعار سنويا ومن خلال اختبارات الفروق الأولى تبين ما يلي:

| PP | | | ADF | | | المتغير |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---------|
| %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 | |
| -2.09 | -2.99 | -2.66 | -3.18 | -2.22 | -2.21 | الأسعار |

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أصغر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1% وعند 10% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ، أي أن السلسلة غير مستقرة (Stationary). كما أن KPSS نلاحظ أن القيم المقدرة أكبر من القيمة المطلقة للاختبار، أي أن السلسلة غير مستقرة عند الفرق الأول، ومنه يتم المرور إلى اختبارات الفروق من الدرجة الثانية كما يلي:

| PP | | | ADF | | | المتغير |
|-------|--------|-------|-------|--------|-------|---------|
| %10 | %5 | %1 | %10 | %5 | %1 | |
| -2.09 | - 2.99 | -1.67 | -3.28 | - 2.12 | -3.22 | الأسعار |

نلاحظ أن القيمة المطلقة لإحصائية (t) المقدرة أكبر من القيمة المطلقة لقيم الجدولة (Mackinnon) في من اختباري ADF و PP عند الفرق الأول، ومعنى ذلك أنها معنوية إحصائيا عند 5%، و 1% وعند 10% وبالتالي نرفض الفرضية H_0 ؛ أي أن السلسلة مستقرة (Stationary). كما أن KPSS نلاحظ أن القيم المقدرة أصغر من القيمة المطلقة للاختبار، أي أن السلسلة مستقرة عند الفرق الأول، ومنه يمكن المرور إلى بقية الاختبارات والتقديرية الأخرى.⁹

2-5- التفسير الاقتصادي لاستقرارية وعدم استقرارية السلاسل الزمنية : يمكن تفسير استقرارية السلاسل الزمنية المتمثلة في تطور الإنفاق العام وتطور الدخل وتطور التشغيل وتغيرات الأسعار في الفترة الزمنية 2000 – 2013 كما يلي : هو أن الإنفاق العام والدخل والتشغيل هي متغيرات اقتصادية بعيدة عن التأثير الخارجي وبالتالي استقراريتها من الدرجة الأولى يؤكد عدم تأثر الاقتصاد الجزائري بتداعيات الأزمة العالمية 2008 ، بينما استقرارية سلسلة تغيرات الأسعار من الدرجة الثانية فهو تأكيد لاعتمادية

⁹ Germain J.M. (1990), "Evaluation d'un modèle VAR de l'économie française Recherches de relations de Cointégration", Rapport de stage, en collaboration avec F. Maurel et B. Salanié, sous la direction de G. Laroque, Ecole Polytechnique.

الجزائر على التصدير والاستيراد وبالتالي التأثير بالغلاء الذي سببته الأزمة العالمية 2008 في العالم ، أي أن الأسعار في الجزائر حساسة للتجارة الخارجية .

3- اختبارات السببية ل غرانجر Granger: علينا دراسة السببية بين المتغيرات لاستنباط طبيعة النماذج المزمع تقديرها ، أي هل هناك علاقة بين المتغيرات في المدى القصير وهل تنتقل هذه العلاقة إلى المدى البعيد أم لا؟ وبالتالي نقوم بما يلي:

3-1- اختبار السببية بين الإنفاق العام والدخل : من خلال المعطيات التي كانت بحوزتنا وبالاستعانة ببرنامج Eviews تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي :

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|-----------------------------------|-----|-------------|--------|
| R does not Granger Cause G | 11 | 0.83500 | 0.0087 |
| G does not Granger Cause R | | 17.5879 | 0.0031 |

في حالة التغيير في الإنفاق العام يسبب التغيير في الدخل فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في الإنفاق العام يسبب تغيير الدخل، أما في حالة التغيير في الدخل يسبب التغيير في الإنفاق العام ، فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5%، أي أن التغيير الدخل يسبب التغيير في الإنفاق العام، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاهين، أي أن التغيير في الإنفاق العام يتسبب في التغيير الدخل، وكذا التغيير في الدخل يتسبب في التغيير الإنفاق العام.

3-2- اختبار السببية بين الإنفاق العام والتشغيل: من خلال المعطيات التي كانت بحوزتنا وبالاستعانة ببرنامج Eviews تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي :

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|------------------------------------|-----|-------------|--------|
| EM does not Granger Cause G | 11 | 8.31904 | 0.1286 |
| G does not Granger Cause EM | | 2.94533 | 0.0185 |

في حالة التغيير في الإنفاق العام يسبب التغيير في التشغيل فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أصغر من 5% ، وهذا يعني أن التغيير في الإنفاق العام يسبب تغيير التشغيل ، أما في

حالة التغيير في التشغيل يسبب التغيير في الإنفاق العام، فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، أي أن التغيير التشغيل لا يسبب التغيير في الإنفاق العام، وهذا يعني أنه توجد علاقة سببية في اتجاه واحد، أي أن التغيير في الإنفاق العام يتسبب في التغيير في التشغيل.

3-3- اختبار السببية بين الإنفاق العام والأسعار: من خلال المعطيات التي كانت بحوزتنا وبالاستعانة ببرنامج Eviews تم الحصول على النتائج المبينة في الجدول التالي :

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|-----------------------------------|-----|-------------|--------|
| P does not Granger Cause G | 11 | 9.35604 | 0.1086 |
| G does not Granger Cause P | | 3.6743 | 0.1206 |

في حالة التغيير في الإنفاق العام يسبب التغيير في الأسعار فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، وهذا يعني أن التغيير في الإنفاق العام لا يسبب تغيير الأسعار، أما في حالة التغيير في الأسعار يسبب التغيير في الإنفاق العام، فأنا نسجل أن الاحتمال المقابل لإحصائية فيشر F أكبر من 5%، أي أن التغيير في الأسعار لا يسبب التغيير في الإنفاق العام، وهذا يعني أنه لا توجد علاقة سببية، أي أن التغيير في الإنفاق العام لا يتسبب في التغيير في الأسعار وكذا التغيير في الأسعار لا يتسبب في التغيير الإنفاق العام.

4- بناء النماذج السببية بين المتغيرات الاقتصادية: بعد اختبارات الاستقرار واختبارات السببية المقدمة سابقا تم التوصل إلى الاقتراحات التالية : أنه يمكن بناء نموذج تكامل متزامن بين الإنفاق العام والدخل وكذا بين الإنفاق العام والتشغيل بينما لا يمكن بناء هذا النموذج بالنسبة للعلاقة التي تربط الإنفاق العام بالأسعار ولكن يمكن بناء نموذج تصحيح الخطأ لهذه العلاقة بعد البرهنة على إمكانية تشكيل هذا النموذج.

4-1- بناء علاقة تكامل متزامن بين الإنفاق العام والدخل : يظهر هذا النموذج العلاقة السببية ذات الاتجاهين على المدى الطويل بين الإنفاق العام والدخل، حيث هذه العلاقة تكتب كما يلي:

$$R_t = 306.78609 + 0.98G_t$$

(11.41) (2.84)

$$G_t = 239.870 + 0.56R_t$$

$$(13.33) \quad (3.87)$$

4-2- بناء علاقة تكامل متزامن بين الإنفاق العام والتشغيل: يظهر هذا النموذج العلاقة السببية ذات الاتجاه الواحد على المدى الطويل بين الإنفاق العام والتشغيل، حيث نكتب هذه العلاقة كما يلي:

$$EM_t = 23465 + 0.17G_t$$

$$(10.11) \quad (2.60)$$

4-3- نموذج تصحيح الخطأ للعلاقة بين الإنفاق العام وتغيرات الأسعار: حيث من خلال اختبارات الاستقرار تبين أن سلسلتي الإنفاق العام والأسعار ليس لهما نفس درجة الاستقرار وبالتالي لا يمكن بناء نموذج تكامل متزامن ومنه ننتقل إلى اختبار جوهنسن لمعرفة هل بإمكاننا الانتقال إلى نموذج تصحيح الخطأ. حيث وبعد الاختبار تم رفض الفرضية العدمية أي وجود علاقة تكامل متزامن، وحسب مخرجات برنامج Eviews كانت نتائج الدراسة للنموذج كما يلي:

| Error Correction: | D(G) |
|-------------------|------------------------|
| CointEq1 | -110.9110 (189.525) |
| D(P(-1)) | -83.27068 (139.207) |
| D(P(-2)) | 17.00694 (103.524) |
| C | 6794.858 (2265.88) |

من خلال النتائج المبينة في الجدول السابق نلاحظ أنه هناك علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق العام والأسعار في الجزائر، ومنه هذه العلاقة انتقلت من المدى القصير أي التوازن في المدى القصير ليظهر التوازن في المدى الطويل. ويظهر ذلك من خلال ايجابية معامل الفرق الثاني، بينما التكامل المتزامن فهو ذو معامل سالب، حيث بدأت القيمة تكبر في الفرق الثاني لتغيرات الأسعار.

خاتمة:

من خلال التحليل النظري والقياسي للعلاقة التي تربط الإنفاق العام بالدخل والتشغيل والأسعار تبين أن هناك أثر معنوي للسياسة الانفاقية الجزائرية على دخول الأفراد من خلال فتح مناصب شغل ضمن البرامج الانفاقية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية بغية الرفع من معدلات النمو خارج قطاع المحروقات، وبالتالي كان هناك أثر مباشر على التشغيل، كما كان هناك أثر معنوي للإنفاق العام على الدخل من خلال ارتفاع فاتورة الاستهلاك العام والخاص.

أيضا من ناحية الأسعار يمكن القول أن السياسة الانفاقية الجزائرية في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 لم تكن لها تأثيرات على مستوى الأسعار ويظهر ذلك من خلال انخفاض القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وكذا ظهور ظاهرة الخداع النقدي حيث كلما كانت زيادة في الأجور صاحبها زيادة في الأسعار.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

مؤلفات:

1. السيد عطية عبد الواحد، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية، ط1 القاهرة: دار النهضة العربية، 1993.
2. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2003 .

المراجع باللغة الأجنبية:

مؤلفات:

1. Hassen Bennaceur, "econométrie : Notes de cours_ exercices corriges " centre de publication universitaire , Tunisie 2010 ;
2. Williame H. Greene , " econométric Analysis" Seventh Edition ;
3. Nicolas Carnot BrunoTassot, "La prévision économique", Economica Paris ;
4. Eric Dor ", Econométrie: Synthèse de cours Exercice corrigés " Tunis

5. Sami Khedhiri "cours D'introduction à L'économetrie", Centre de publication universitaire, 2005 ;
6. Sami Khedhiri "Cours D'econométrie : méthodes et application, " Learns Science publication Paris, 2007 ;
7. Gabriel Blick , "La macroéconomie en fiches ". ellipses, Paris, 2002 ;
8. R. M. Solow , "Théorie de la croissance économique " Traduire par : M. Deshons , J.M ; (ARMAND colin) ;
9. lowis .Lagnace " La croissance économique "ISBN21303 ; 1^o édition ; Sant Germain 1990 ;
10. Jaque. Lecaillon ; "Croissance Cycles long Et Répartition " Economica, paris 1990 ;
11. Abdelkader SID Ahmed "Croissance Et Developpement Théories et politiques " office des publication universitaire-Alger Tome1. 2^o édition, 1981 ;
12. Abdelkader SID Ahmed, "Croissance Et Developpement ,Théories et politiques", office des publication universitaire-Alger, Tome 2 , 2^o édition, 1981 ;
13. Michel Terraza , Regis Bourbonnais , "Analyse des series temporelles , application à l'économie et à la gestion " 2^o édition , Dunod , paris ;
14. Jean- Jacque Drosbeke et autre, " Modalisation ARCH : Théorie statistique et applications dans le domaine de la finance " éditions ellipses, Belgique , 1994 ;
15. Omer Ozcicek, Baton Rouge , LA , " Lag Lemgth Selection in Vector Autoregressive Modeles " 70803. Wiliam Douglas McMiblin ;
16. Lardic .S et Mignon, "economitrie des séries temporelles macroéconomique ", Economica , 2000 ;
17. Regis Bourbonnis : " Econométrie manuelle et exercice corrigées ", 5^{ème} édition Dunod, Paris 2006 ;
18. Bernard Guillochon, Annie Kawacki, " économie. internationale ", 5^{ème} édition , Paris, Dunod, 2006 ;
19. Alesina Alberto: The Political Economy of High and Low Growth, World Bank , 1998 ;

20. Beck.T,Levine.R,and Loayaza.N:" Finance and the Sources of Growth", Hand Book of Economic Growth. 2004 ;
21. Dunnett Andrew “ Understanding the Economy” 4th edition, Longman, 1998 ;
22. Easterly W:"National Policies Economic Growth: A Reappraisal ,march2003,New York University, Center for Global Development ;
23. Golar & Moav"Natural Selection & the Origin of the Economic Growth" World Bank April 2002 ;
24. Gylfason Thorvaldur: " Resources, Agriculture, and Economic Growth in Economies in Transition", 7/7/2000 , World Bank, JEL O13 ;
25. GYLAFSON.TH "Principles of Economic growth" 2004 Oxford University ;
26. Ito Takatoshi:"What Can Developing Countries Learn from East Asia s Economic Growth", World Bank,1997 ;
27. Kaufmann Daniel ,Kraay Aart: "Growth Without Governance "the world bank july 2002 ;
28. Rodrik Dani" Growth Strategies", Harvard university, 2003 ;
29. Romer m. Paul: "Two Strategies for Economic Development". World Bank, 1993.